Jordan Economic Forum | JEF
المنتدى الإقتصادي الاردني

التأمين

ورقة صادرة عن

المنتدى الاقتصادي الأردني

الفهرس

مقدمة	3
نظرة عامة على أداء قطاع التأمين في الاردن	5
وضع صناعة التأمين الأردني مقارنة بدول الجوار	8
أبرز التحديات العامة التي تواجه صناعة التأمين في الاردن	10
التأمين على الائتمان التجاري	11
وضع تأمين الائتمان عالميا	13
نظرة عامة على أداء قطاع تأمين المركبات في الأردن	16
تعويضات حوادث المركبات في الأردن	18
تحليل لوضع نظام التأمين الالزامي للمركبات الأردنية	20
التوصيات	22

مقدمة

شهد قطاع التأمين الأردني تطورا كبيرا خلال السنين، حيث كانت بداية القطاع في فترة الأربعينات من القرن الماضي، فتشكلت أول وكالة تأمين في الأردن في عام 1946 واستمر تطور القطاع ليبلغ عدد شركات التأمين في فترة منتصف الثمانينات 33 شركة وفرع ووكالة، منها 23 شركة محلية، تعمل في سوق يصل حجم أقساط لما لا يتجاوز 33 مليون دينار، إلا أن عدد كبير من شركات التأمين تعرضت لخسارة كبيرة آنذاك نتيجة للركود الاقتصادي الذي حدث في نهاية الثمانينات، وتدني أسعار التأمين دون المستوى الفني كنتيجة للمنافسة العشوائية في سوق صغير نسبيا، مما دفع الحكومة لإصدار قانون مراقبة أعمال التأمين رقم (30) لعام 1984.[1]

من خلال القانون صدر أمر وقف إصدار رخص جديدة لشركات التأمين وتم فرض رفع رأسمال شركة التأمين إلى ستمائة ألف دينار، وإلزام شركات التأمين بتوفيق أوضاعها إما عن طريق الدمج أو رفع رأس المال، مما نتج عنه انخفاض عدد شركات التأمين إلى 17 شركة محلية وشركة واحدة اجنبية في حلول عام 1987،فبقي الوضع مستقرا نسبيا إلى غاية صدور قانون رقم (9) لسنة 1995، الذي أتاح المجال لتأسيس شركات قانون جديدة وأوجب على شركات التأمين الاردنية التي تمارس أعمال التأمين المباشر رفع رأسمالها إلى مليوني دينار، وأوجب على الشركات المختصة بإعادة التأمين رفع رأسمالها إلى 20 مليون دينار، وأوجب على شركات التأمين الأجنبية رفع راس مالها الى اربع ملايين دينار، حيث ارتفع إثر ذلك عدد شركات التأمين لتصل في عام 2010 إلى 28 شركة، وينخفض بعد ذلك ليصل الى 24 شركة في عام 2020 إثر تصفية عدد من الشركات وإلغاء إجازة عمل شركة تأمين واحدة، ويصل في عام 2022 الى 22 شركة اثر دمج شركتين وتصفية شركة واحدة.[2]

يتولي البنك المركزي الأردني الرقابة على قطاع التأمين لمواكبة تطورات السوق، وذلك من حيث تحسين الملاءة المالية لشركات التأمين، وضع متطلبات تنظيمية لضمان الفصل المناسب بين أعمال التأمين على الحياة وأعمال التأمينات العامة، وتنفيذ المتطلبات التنظيمية الاحترازية فيما يخص السياسات الاستثمارية لشركات التأمين، وتحديد الصلاحيات الرقابية والمسؤوليات في شركات التأمين التي تكون جزءاً من مجموعة شركات مالية وتعزيز متطلبات الحاكمية المؤسسية لشركات التأمين.

1 قطاع التأمين في الأردن - المجموعة العربية الأردنية للتامين
2 البنك المركزي الأردني

هنا تأتي أهمية هذه الورقة التي تهدف الى القاء الضوء لقطاع التأمين الأردني، وما فيه من فرص وافاق للتطوير والتي ستدعم أداء الاقتصاد الأردني وترفع من امكانيته، فتعرض في البداية أداء التأمين في الأردن وكيف تحسن اداءه خلال السنوات الماضية، وتقارن اداءه بدول الجوار، ثم تعرض ابرز التحديات التي تواجهه، ثم تتطرق لقطاع الائتمان التجاري والذي يعد فرصة ضائعة في هذا القطاع وأداة غير مفعلة ستوفر حل لمخاطر الائتمان وترفع من القدرة في الحصول على تمويل للأعمال التجارية والشركات، فستعرض الورقة ماهية هذا القطاع، وما هي المحفزات التي ستدفع لتطوره وازدهاره واستثمار الشركات في هذا القطاع، وستعرض الورقة البدائل الحالية التي تسخدمها الشركات لتعويض عن غياب هذا القطاع، وستعرض أداء هذا القطاع عالميا خلال السنين الماضية، وكيف ساهم في تحسن الأداء الاقتصادي لعدد من الدول في العالم.

ثم ستطرق الورقة لقطاع تأمين المركبات في الأردن والذي يعد من اهم قطاعات التأمين في الأردن حيث يشكل ما يقارب من 35٪ من أقساط التأمين في الأردن، فالتحسين في هذا القطاع سيكون له اثر على صناعة التأمين ككل، لذا تقوم الورقة بعرض مؤشرات تأمين المركبات وتحدياته وتقيم اداءه مقارنة مع عينة من الدول، وتقيم مدى ملائمة القيم المحددة لإقساط التأمين الالزامي مع التعويضات المقررة، وما هي الفرص التطويرية في هذا النظام لرفع أرباح القطاع، ويعرض بعض تجارب الدول في نظام أقساط التأمين الالزامي وما هي الأسس التي تعتمد عليها في تحديد قسط التأمين الالزامي لكل فرد.

نظرة عامة على اداء قطاع التأمين في الاردن

590

مليون دينار حجم الاستثمارات في عام 2020 في قطاع التأمين حيث ازداد حجم الاستثمارات عن سنة 2019 بنسبة *٪2.31*

22.9

مليون دينار حجم صافي الارباح في سنة 2020 حيث ازداد حجم الأرباح عن سنة 2019 بنسبة *٪18.7*

646

مليون دينار إجمالي اقساط التأمين في عام 2021 حيث ازداد قيمة أقساط عن سنة 2020 بنسبة *٪8.9*

474

مليون دينار إجمالي التعويضات المدفوعة في سنة 2021 حيث ازداد حجم التعويضات عن سنة 2020 بنسبة *٪11*

1029

مليون دينار إجمالي الموجودات في سنة 2020 حيث ازدادت قيمة الموجودات عن سنة 2019 بنسبة *٪3.3*

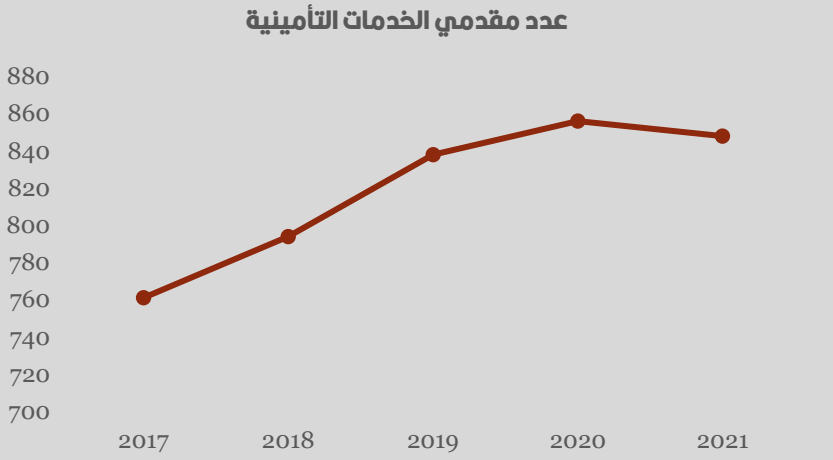

799

المصدر: النشرة الشهرية ـ البنك المركزي

يمثل الشكل عدد مقدمي الخدمات التأمينية من وكلاء تأمين ووسطاء تأمين ومسوي الخسائر ومعاييني واستشاري التأمين وغيرهم من العاملين في صناعة التأمين، حيث يظهر ازدياد مستمر لأعداد العاملين بما نسبته 11٪ خلال الفترة 2017ـ2021 الا ان عدد شركات التأمين انخفض خلال نفس الفترة ليصل ل22 شركة في عام 2021.

مقدم للخدمات التأمينية في الربع الأول من عام 2022 حيث انخفض العدد مقارنة في الربع الأول من عام 2021 بما نسبته *8٪*

الشكل (2) :قيمة اقساط وتعويضت التأمين في الاردن (2017ـ2020)

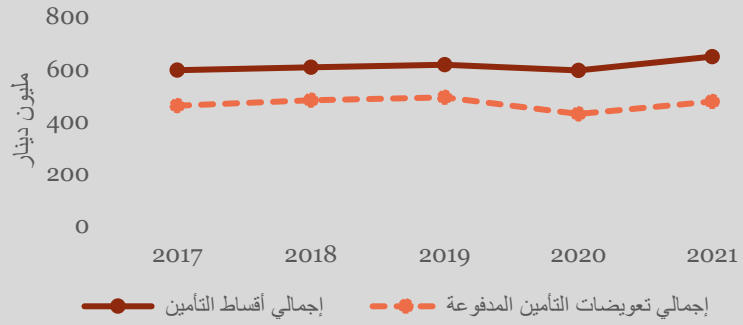

216.6

1المصدر: النشرة الشهرية ـ البنك المركزي

خلال المقارنة في قيم أقساط وتعويضات التأمين خلال الفترة 2017ـ2021 تبين لدينا ارتفاع في حجم الأقساط بما نسبته 8.8٪، وارتفاع طفيف في نسبة التعويضات بما نسبته 3.4٪

مليون دينار حجم أقساط التأمين في الربع الأول من عام 2022 حيث ازداد حجم الأقساط عن الربع الأول من عام 2021 بنسبة *9.9٪*

الشكل (3) نسبة التعويضات الى نسبة الأقساط لصناعة التأمين في الأردن

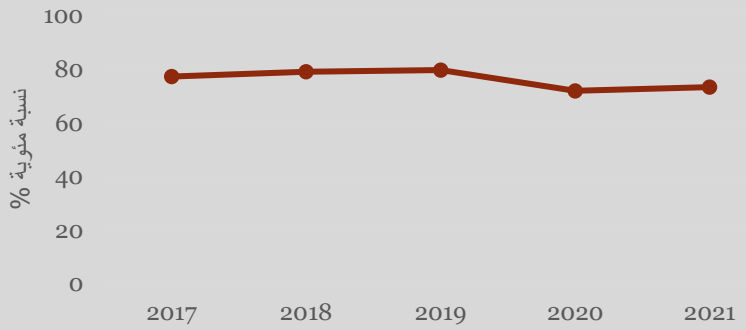

%59

المصدر: النشرة الشهرية ـ البنك المركزي

تتراوح نسب اجمالي تعويضات التأمين الى إجمالي أقساط التامين خلال الفترة (2017ـ2021) ما بين 70٪ الى 80٪ وهي نسب مرتفعة نسبيا ويظهر الشكل تحسن في قيم النسب حيث قلت النسبة بما مقداره 6٪ خلال الفترة .

نسبة التعويضات الى نسبة الأقساط خلال الربع الأول من العام 2022 وقد تحسنت القيمة مقارنة بالربع الأول من عام 2021 بمقدار *6٪*

الشكل (4) توزيع سوق صناعة التأمين بحسب نوع التأمين

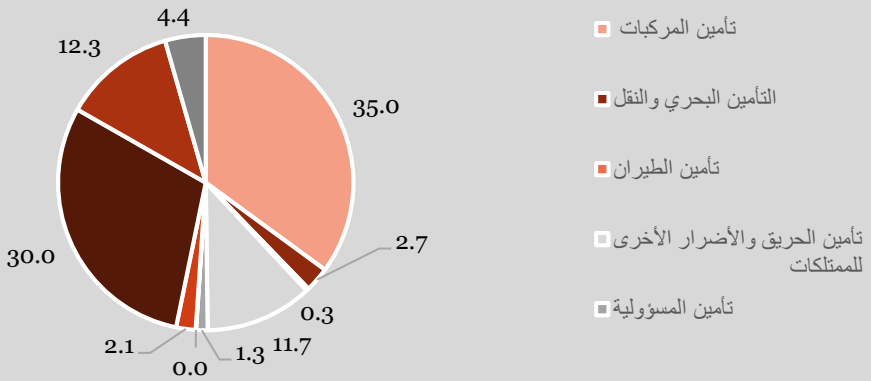

الشكل (5) : اجمالي الاقساط والتعويضات حسب قطاع التامين في سنة 2021

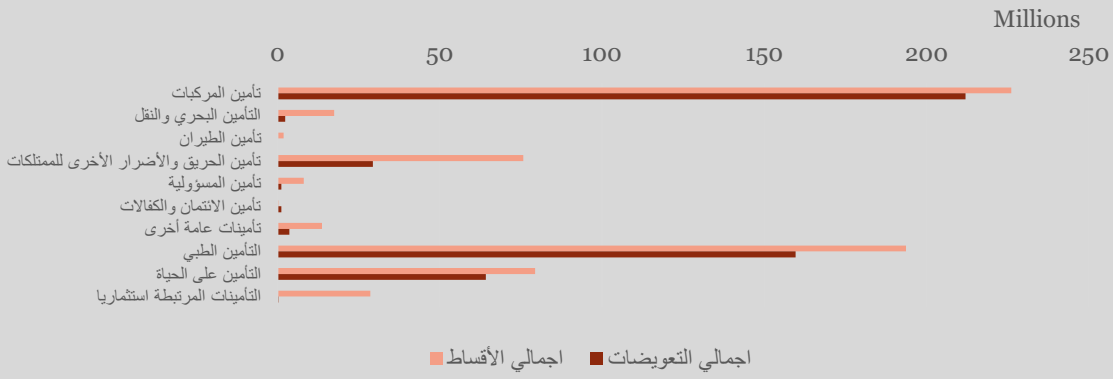

المصدر: اتحاد شركات التأمين الاردنية

يتبين ان قطاع تأمين المركبات يحتل اكبر نسبة في صناعة التأمين، فتشكل أقساط التأمين على المركبات 35٪ من إجمالي أقساط التأمين في سنة 2021، وتشكل التعويضات في قطاع تأمين المركبات 44.7٪ من إجمالي التعويضات في قطاع التأمين، كما تشكل الشكاوي المرفوعة في قطاع تأمين المركبات 98٪ من عدد الشكاوي المرفوعة في قطاع التأمين.

وضع صناعة التأمين الأردني مقارنة بدول الجوار

الشكل (6) : مقارنة بين مجموع الأقساط في دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا في عام 2019

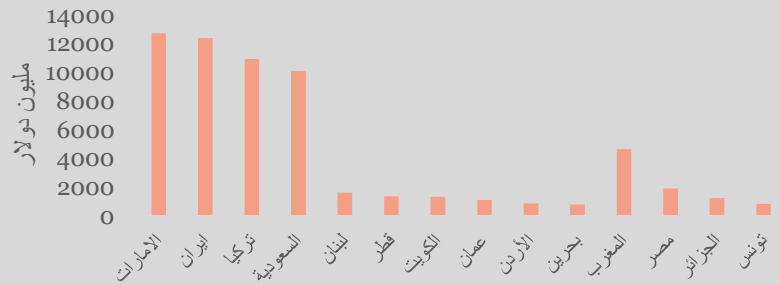

المصدر: Re Swiss Sigma

%1.6

خلال المقارنة بين مجموع أقساط صناعة التأمين بين الأردن وعدد من دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا بالدولار، يتبين ان حجم أقساط صناعة التأمين في الأردن قليل بالمقارنة مع دول الجوار، و يلاحظ ان اكبر حجم للأقساط كان لدولة الامارات بحجم يقارب ال 13 مليار دولار، تليها دولة ايران بحجم أقساط يقارب ال12.3 مليار دولار، وبلغ حجم الأقساط في الشرق الأوسط 53.3 مليار دولار وهو ما يعادل 86٪ من حجم الأقساط في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا 0.85٪ من حجم الأقساط في العالم.

نسبة حجم أقساط المملكة الأردنية الهاشمية من حجم اقساط دول الشرق الأوسط، ونسبة *1.39 ٪* من حجم أقساط دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا

الشكل (7) : نسبة دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا من السوق العالمي في عام 2019

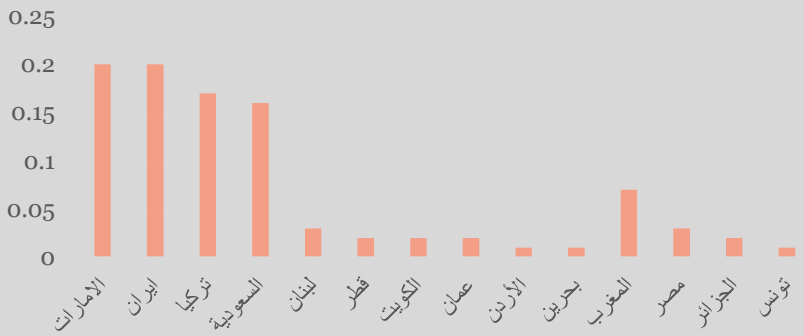

%0.01

المصدر: Re Swiss Sigma

نسبة سوق التأمين الأردني من حجم سوق التأمين العالمي في عام 2019

خلال المقارنة بين نسب دول شرق الأوسط وشمال افريقيا من سوق صناعة التأمين العالمي، يتبين ان الامارات وايران حصلتا على اكبر نسب بالمقارنة مع باقي دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا حيث حصلت كلتا الدولتين الى ما يقارب 0.2٪ من سوق التأمين حول العالم، اما تركيا فحصلت على 0.17٪ من سوق التأمين والسعودية على 0.16٪ من سوق التأمين حول العالم، وحصلت مجموع دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا الى ما يقارب 1٪ من سوق التأمين حول العالم، وتأتي غالبية هده النسبة من دول التعاون الخليجي.

الشكل (8) : مقارنة بين نسبة اجمالي مجموع الاقساط الى الناتج المحلي الاجمالي (Penetration rates) في دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا 2019

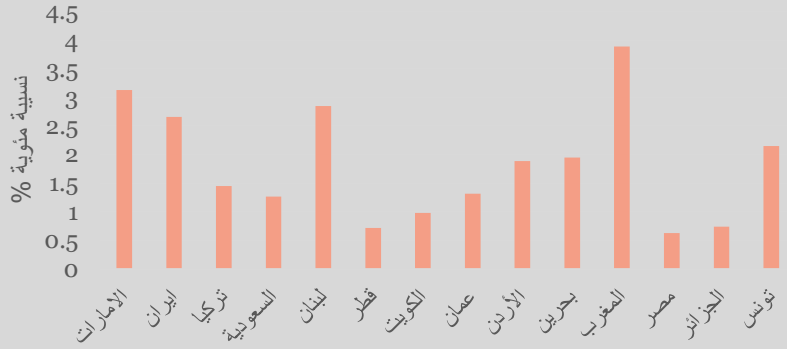

%1.89

المصدر: Re Swiss Sigma

نسبة اجمالي أقساط التأمين في الأردن الى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019

خلال المقارنة بين نسب اجمالي الأقساط الى الناتج المحلي الإجمالي (*Penetration rates*) لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا لسنة 2019 والتي تراوحت ما بين 0.63٪ (مصر) و4٪ (المغرب) وبين المتوسط العالمي والذي يبلغ 7.23٪ ، تظهر ان نسب الدول شرق الأوسط وشمال افريقيا تعتبر منخفضة نسبيا،

أبرز التحديات العامة التي تواجه صناعة التأمين في الاردن

الشكل (10) : نسبة اجمالي الاستثمارات الى اجمالي الموجودات

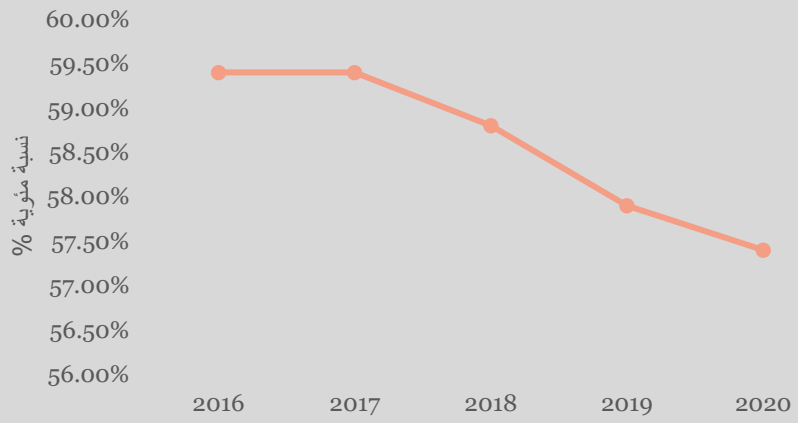

المصدر: النشرة الشهرية ـ البنك المركزي

ان من اهم التحديات التي تواجه قطاع التأمين بشكل عام هو ضعف الملاءة المالية لشركات التأمين، حيث لا تستطيع بعض شركات التأمين تسديد الالتزامات المستحقة عليها، فتلجأ إلى تغطية تأمينات بأسعار زهيدة لاستعمال هذه الأقساط لتسديد الالتزامات المترتبة عليها مما يزيد من خطورة وضعها المالي ويزيد تعثرها، مما يضع هذه الشركات تحت ضغط اخذ أي تأمينات بأي اسعار لتستطيع الاستمرار في سوق التأمين، مما يؤثر سلبا في سوق التأمين وباقي شركات التأمين.

ومن جانب آخر، فإن أثر تعثر وإفلاس إحدى شركات التأمين يؤثر في شركات التأمين الاخرى، حيث ان تعثر إحدى شركات التأمين يؤدي إلى توزيع حصة الشركة المتعثرة من أقساط التأمين الإلزامي على باقي الشركات العاملة مما يؤدي لزيادة حصة شركات التأمين الاخرى مما يزيد خسائرها، كما أن تعثر احدى شركات التأمين يضر في سمعة شركات التأمين الاخرى ويهز ثقة المواطنين في قطاع التأمين، ويبين الشكل (10) تراجع نسبة الاستثمارات إلى الموجودات بين الأعوام 2016 ـ 2020 حيث بلغت نسبة التراجع 3.36٪.

على الرغم من أن تحفيز اندماج شركات الائتمان من الممكن أن يخفف من الآثار المترتبة على التعثر إلا أنه لا يمكن اعتباره حلا إلا إذا تم تطبيقه في مراحل التعثر الاولى، حيث ان رأس مال الشركة المتعثرة لا يكفي لتغطية التزاماتها وضمان ملاءتها، ودمجها مع شركة تأمين عاملة سوف يؤدي لضرر على الشركة العاملة وقد يؤدي لتعثرها.

التأمين على الائتمان التجاري

في مطلع العام الحالي وافق مجلس النواب على رفع الحماية الجزائية عن الشيكات، لدى مناقشته مشروع القانون المعدل لقانون العقوبات رقم 10 سنة 2022، حيث تم إعطاء مهلة 3 سنوات لإعادة تنظيم السوق، والتأقلم مع رفع الحماية الجزائية عن الشيكات، وهنا يأتي اهمية قطاع التأمين وتحديدا قطاع التأمين على الائتمان التجاري (*trade credit insurance*) حيث أن تفعيل وتطوير هذا القطاع سيوفر حلا للتأقلم مع مجريات التعديلات الجديدة على القانون، وسيفتح آفاقا وأسواقا جديدة في قطاع التأمين.

تم تنظيم فرع تأمين الائتمان والكفالات في تعليمات فروع وإجازات أعمال التأمين رقم (1) لسنة 2000 حيث تم تنظيم فروع اعمال التأمينات العامة وفقا للمادة 2 وفرع الائتمان والكفالات ضمن البند (14)،حيث تم تعريفه على أنه يغطي خسارة المؤمن له والناجمة عن الافلاس أو عدم الوفاء بالدين عند استحقاقه ،ائتمان التصدير ، ائتمان الدفعات المالية ، ضمان الرهون والائتمان الزراعي ، وفقا للاحصائية الشهرية الأولية لقطاع التأمين بلغت أقساط تأمين الائتمان والكفالات ما يقارب 312ألف دينار أي ما نسبته 5٪ من إجمالي الأقساط المكتتبة عن العام 2021 ، ووفقاً لتقرير نتائج أعمال التأمين في العام 2020 بلغ اجمالي أقساط تأمين الائتمان والكفالات ما يقارب 447.8 ألف دينار والتعويضات المدفوعة 1.2 مليون وبنسبة خسارة 14.4٪ ،وبلغ صافي ربح الاكتتاب لتأمين الائتمان والكفالات ما يقارب 232 ألف دينار مقابل 842 ألف دينار في العام 2019 .

يهدف تأمين الائتمان التجاري لحماية أصحاب العمل والشركات من الفواتير غير المدفوعة الناتجة عن افلاس العميل ، او عدم قدرته على السداد، او المخاطر التجارية، او لأسباب أخرى، مما يمنح الشركات وأصحاب الاعمال الثقة في القدرة على توسيع نطاق عملهم، وإعطاء الائتمان لعدد اكبر من العملاء، كما يحسن ويسهل الوصول للتمويل بأسعار اكثر تنافسية، فمن خلال تأمين الائتمان فان صاحب بوليصة التأمين يعلم بان اعماله محمية ضد المخاطر التجارية الخارجة عن ارادته مما يعطيه الثقة لتوسيع نطاق اعماله، ويساعد الشركات في زيادة أرباحها ودعمها خلال كل مراحل دورة الاعمال، والحد من المخاطر المترتبة على افلاس العملاء غير المتوقع.

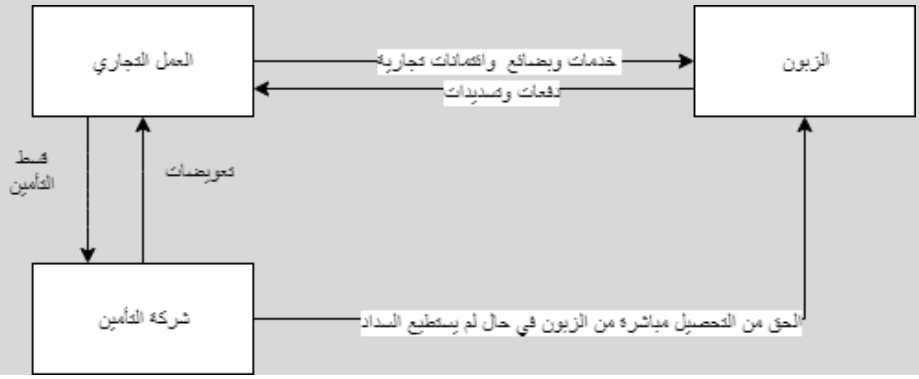

ما الذي سيدفع الشركات للاستثمار في هذا النوع من التامين ؟

- توسيع المبيعات: اذا تم تأمين المستحقات هذا سيشجع الشركات لزيادة مبيعاتها للزبائن الحالية، او توسيع نطاق عملها لتشمل زبائن جدد كان يعتبر التعامل معهم ـ فيما مضى ـ عالي المخاطر.
- التوسع لأسواق دولية جديدة: هذا النوع من التأمين يحمي من المخاطر التصديرية، وسيوفر المعرفة لأصحاب الشركات بالسوق لمساعدتهم في اتخاذ القرارات.
- الحصول على شروط تمويل أفضل: هذا النوع من التامين سيعطي حافز للبنوك لإقراض مقدار اكبر من راس المال مقابل الذمم المدينة، وتقليل تكلفة المال.
- زيادة الأرباح: يمكن لبوليصة التأمين تعويض تكلفتها عدة مرات حتى دون تقديم مطالبات، عن طريق زيادة مبيعات الشركة وارباحها دون مخاطر إضافية.

أنواع التأمين على الائتمان التجاري

يحمي تأمين الائتمان التجاري الشركات من عدم سداد الديون التجارية، ويغطي الذمم المدينين عمل تجاري وعمل تجاري اخر، فاذا لم يتم استلام المستحقات بسبب افلاس المشتري او اعساره، فإن بوليصة التأمين تدفع نسبة مئوية من الدين المستحق، وهناك أربع أنواع من التأمين على الائتمان بالاعتماد على نوع التغطية التأمين ونوع الصناعة، وحجم الإيرادات للعمل التجاري وتاريخ الديون المعدومة الخاصة بالشركة وغيرها من العوامل:

- تأمين الدورة الكاملة (*whole turnover*): يحمي هذا النوع من عدم سداد الديون التجارية من جميع العملاء
- تأمين الحسابات الرئيسية (*Key accounts*): يحمي هذا التأمين من عملاء محددين يشكلون أكبر خطر على العمل التجاري
- مشتري واحد (*single buyer*): يحمي هذا التأمين ضد عميل واحد فقط
- تأمين على المعاملات *(Transactional)*: يحمي هذا النوع من عدم الدفع على أساس كل معاملة على حدة

تامين الائتمان التجاري لا يغطى الذمم المدينة الا لو كانت بين شركة لأخرى: حيث لا تغطى الديون المستحقة ما لم تكن هناك تجارة بين عمل تجاري وعمل تجاري اخر.

بدائل تأمين الائتمان التجاري

- التأمين الذاتي: *يقوم مبدأ التأمين الذاتي على ان يقوم العمل التجاري بتخصيص مبلغ مالي في ميزانيتها العمومية يغطي أي ديون معدومة محتملة للسنة المالية، الا ان هذا البديل غير فعال فبدلا من استثمار رأس المال الزائد في نمو العمل التجاري يجب على العمل التجاري تقييدها في حال الديون المعدومة.*
- خطاب الائتمان: *يعد خطاب الائتمان من أحد البدائل الا انه يغطي التجارة الدولية فقط ويقدم حماية للديون لعميل واحد فقط، وغالبا ما يكون تأمين الائتمان اقل تكلفة من خطاب الائتمان كما انه يغطي تكلفته من الزيادة في المبيعات الناتجة عن تقديم شروط دفع اكثر ملائمة.*

وضع تأمين الائتمان عالميا

10.9

مليار دولار حجم قطاع التامين على الائتمان عالميا في عام 2021 ويتوقع ان يصل في عام 2027 الى 18.1 مليار دولار أي بنسبة نمو 66٪

0.2%

نسبة تأمين الائتمان التجاري من مجمل صناعة التأمين عالميا في عام 2021

14.5%

من التجارة العالمية في عام 2020 كان محمية من قبل قطاع تأمين الائتمان التجاري [3]

61%

النسبة التي تمثلها شركات التأمين الخاصة من سوق تامين الائتمان العالمي

84%

من الشركات الخاصة في سوق الائتمان العالمي متمثلة في الرابطة الدولية للتأمين على الائتمان *ICISA*

6.49

ترليون دولار اجمالي قيمة الشحنات المؤمن عليها في قطاع التامين على الائتمان في عام 2020

3 3القيمة مقدرة من قبل جمعية تأمين الائتمان الدولية(ICISA)

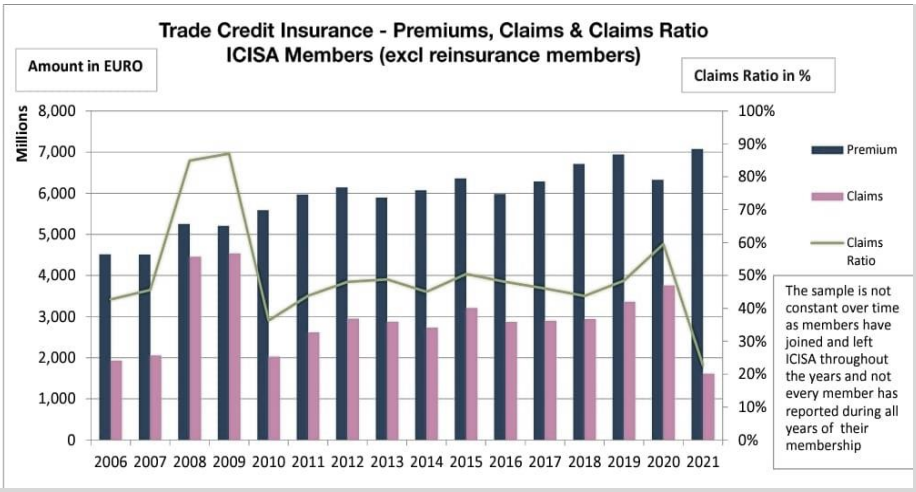

المصدر :المنشورات ـ الرابطة الدولية للتأمين على الائتمان ICISA

يبين الشكل حجم الأقساط والتعويضات ونسب التعويضات لأعضاء الرابطة الدولية للتأمين على الائتمان، حيث يظهر الشكل زيادة في حجم الأقساط في الفترة ما بين (2006 ـ2021) بما يقارب ال 55٪، وقلت حجم التعويضات في نفس الفترة الى ما يقارب 18٪ وقلت نسبة التعويضات لتصل في عام 2021 الى ما يقارب ال 15٪ من حجم الأقساط، وهذا يشير الى تحسن مستمر في القطاع، كما يلاحظ زيادة حجم التعويضات ونسبة التعويضات بشكل ملحوظ في الأعوام 2008 و 2009 و 2020 لتصل نسبة التعويضات الى ما يقارب ال 90٪ في سنة 2009 و 60٪ في سنة 2020 وهذا قد يعزى الى تأثر القطاع في الازمة المالية العالمية 2008، وجائحة كورونا في 2020.

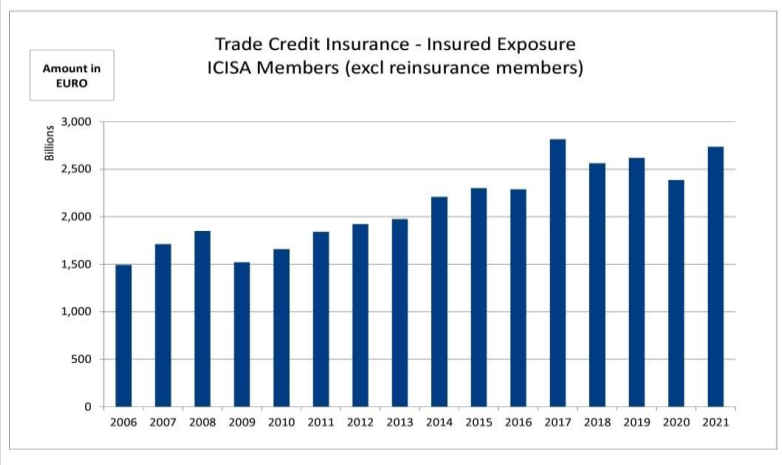

المصدر :المنشورات ـ الرابطة الدولية للتأمين على الائتمان ICISA

عند النظر لقيمة التعرض *(insured exposure)* الموضحة اعلاه في التأمين على الائتمان لأعضاء ال *ICISA* في الفترة (2006ـ 2021) والذي يقيس بالتحديد مقدار المخاطر المحتملة التي تواجهها شركة التأمين نتيجة لعملياتها التجارية، يظهر لدينا ارتفاع في قيمة المؤشر للشركات التابعة ل *ICISA* خلال الفترة بما يقارب ال 80٪، وقد يعزى ذلك الى الازدياد الكبير في حجم الأقساط المكتتبة خلال نفس الفترة .

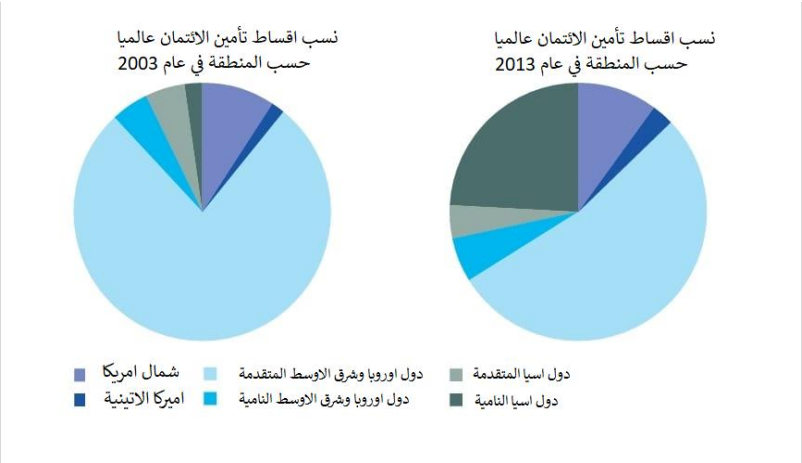

المصدر: السلطة الرقابية ـ مؤسسة التأمين – re swiss

خلال المقارنة بين توزيع سوق تأمين الائتمان بين عامي 2003 و 2013، يتبين ان النسبة الأكبر من السوق في عام 2013 يقع في منطقة أوروبا والشرق الأوسط بنسبة 59٪ وتحديدا من منطقة غرب أوروبا، ويأتي بعدها منطقة اسيا بنسبة 28٪ و من أمريكا بنسبة 13٪، ويلاحظ تغيير كبير خلال الفترة حيث كانت منطقة أوروبا تساهم بنسبة 80٪ من حجم الأقساط في عام 2003، ويعود سبب هذا التغيير الى تطور في سوق منطقة دول اسيا النامية ، حيث نمت نسبة اقساطها بما يقارب 38٪ بين عام 2003 و عام 2013 وكانت لصين الدور الأساسي في هذا التحول حيث ارتفع حجم اقساطها من 100 مليون دولار في عام 2003 الى 2.5 مليار في عام 2013.

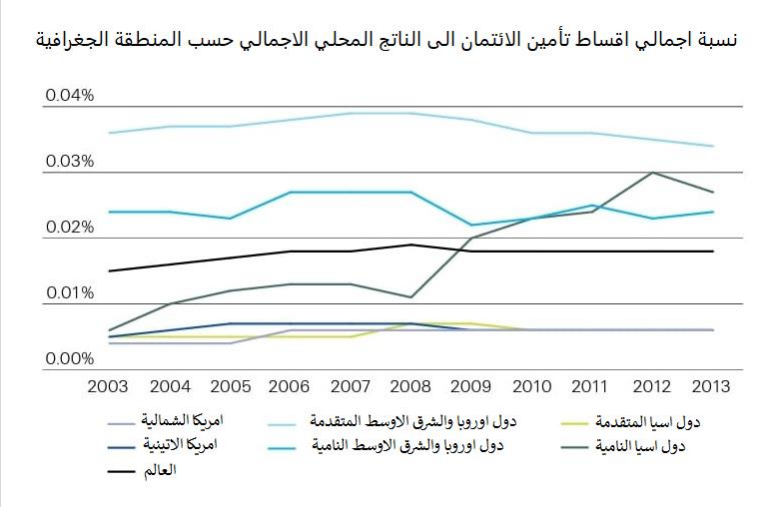

المصدر: السلطة الرقابية ـ مؤسسة التأمين – re swiss

خلال المقارنة بين نسب اجمالي الأقساط المكتتبة لقطاع تأمين الائتمان الى الناتج المحلي الإجمالي لعدد من المناطق الجغرافية خلال الفترة (2003ـ 2013)، يظهر ان النسبة كانت ثابتة نسبيا في اغلب المناطق خلال الفترة فيما عدا منطقة دول اسيا النامية والتي تمثل الصين والفلبين، ان وضع تأمين الائتمان ونسبة الأقساط في أوروبا جيد جدا الا ان حجم الأقساط لم ينمو بشكل متلائم مع الناتج المحلي الإجمالي مند الازمة العالمية في 2008، حيث تراجعت نسبة الأقساط الى الناتج المحلي منذ ذلك الحين وهذا يشير الى مدى تأثير للازمات العالمية في التأمين على الائتمان .

نظرة عامة على اداء قطاع تأمين المركبات في الاردن

الشكل (11) اجمالي أقساط التأمين على المركبات

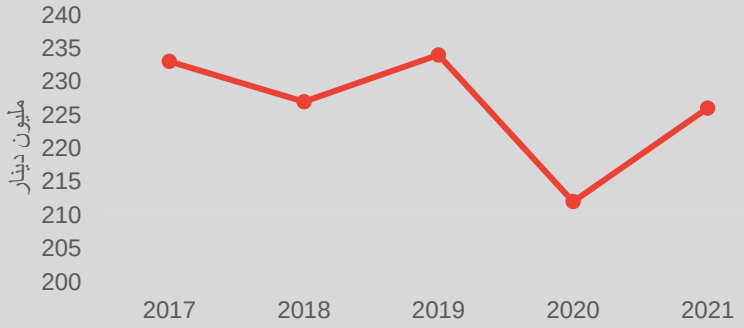

المصدر: النشرة الشهرية ـ البنك المركزي

إن أجمالي قساط التأمين على المركبات خلال الفترة 2017 ـ2021 تراجعت خلال الفترة الزمنية بما نسبته 3٪، وانخفضت قيمة الأقساط بشكل خاص في سنة 2020 وقد يعزى ذلك للقيود التي فرضت على الحركة المرورية بسبب جائحة كورونا والتي أدت الى تراجع في اعداد المركبات التي يتم شراءها وبتالي تراجع في قيم أقساط تأمين المركبات الالزامي .

61.72

مليون دينار إجمالي اقساط التأمين على المركبات في الربع الاول من عام 2022 حيث ارتفعت قيمة الأقساط مقارنة بالربع الاول من عام 2021 بنسبة 28.5٪

الشكل (12) قيمة تعويضات التأمين على المركبات

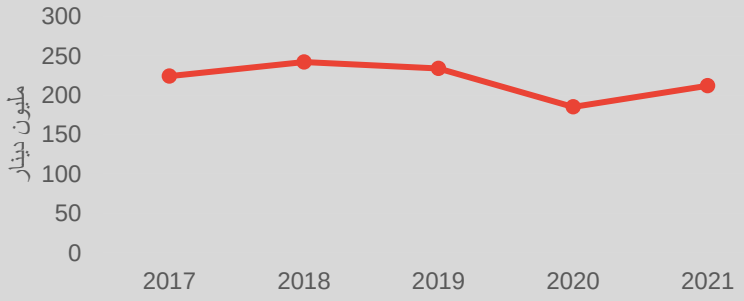

المصدر: النشرة الشهرية ـ البنك المركزي

خلال مقارنة قيمة تعويضات التأمين على المركبات (مليون دينار) خلال الفترة 2017 ـ2021، يلاحظ تغير طفيف بالقيم خلال الفترة الزمنية وانخفاض لقيمة التعويضات بشكل خاص في سنة 2020 وقد يعزى ذلك للقيود التي فرضت على الحركة المرورية بسبب جائحة كورونا بتالي انخفاض لاعداد الحوادث مما أدى الى انخفاض بقيمة التعويضات .

54.69

مليون دينار إجمالي تعويضات التأمين على المركبات في الربع الاول من عام 2022 حيث ارتفعت قيمة التعويضات مقارنة بالربع الاول من عام 2021 بنسبة 6.1٪

الشكل (13) : نسبة قيمة أقساط التأمين على المركبات الى قيمة تعويضات التأمين على المركبات ٪100

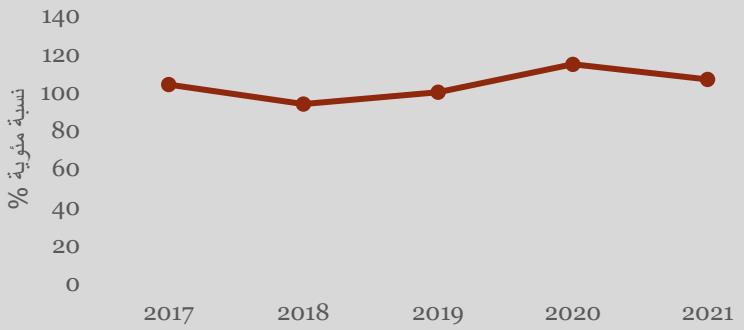

المصدر: النشرة الشهرية ـ البنك المركزي

%113

يتبين بالمقارنة بين نسب قيمة أقساط تأمين المركبات الى قيمة تعويضات تأمين المركبات خلال الفترة 2017 ـ2021 ان قيمة أقساط تأمين المركبات تتجاوز قيمة التعويضات بشكل طفيف في اغلب السنوات، وقد جاوزت تعويضات تامين المركبات قيمة الأقساط في سنة 2018.

نسبة أقساط التأمين على المركبات الى نسبة التعويضات في الربع الاول من عام 2022

الشكل (14) عدد الشكاوى وعدد التسويات في قطاع التأمين على المركبات

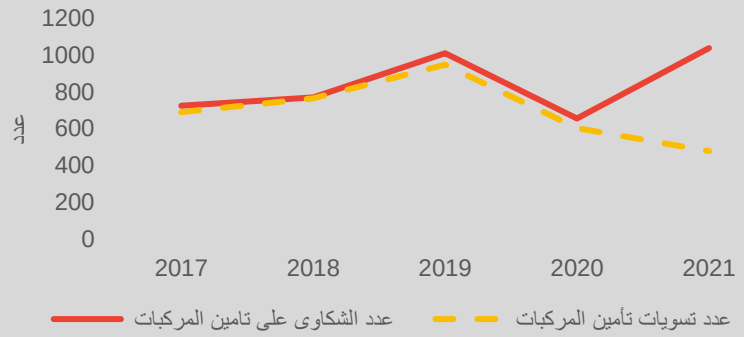

المصدر: النشرة الشهرية ـ البنك المركزي

818

خلال المقارنة بين عدد الشكاوي في قطاع تأمين المركبات وعدد التسويات خلال الفترة 2017 ـ2021 يلاحظ ارتفاع بعدد الشكاوي في سنة 2021 تليها زيادة مطردة في الربع الأول من سنة 2022 وانخفاض مستمر لعدد التسويات في اخر سنتين .

شكوى على التأمين على المركبات في الربع الاول من عام 2022 حيث ارتفع عدد الشكاوي مقارنة بالربع الاول من عام 2021 بنسبة *301٪*

تعويضات حوادث المركبات في الأردن

الشكل (15) مقارنة بين متوسط قسط التأمين الالزامي

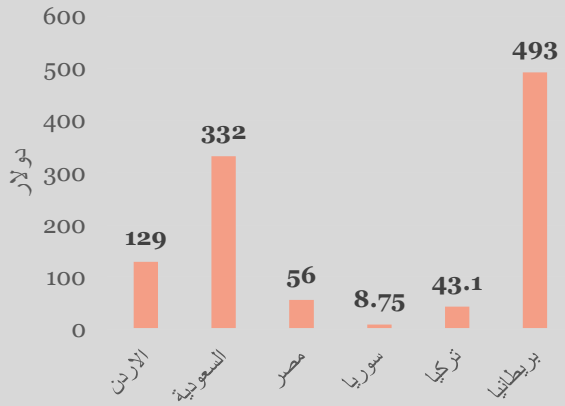

الشكل (16) مقارنة بين الحد الاعلى لتعويضات الوفاة وتعويضات العلاج الطبي في عدد من الدول (دولار)

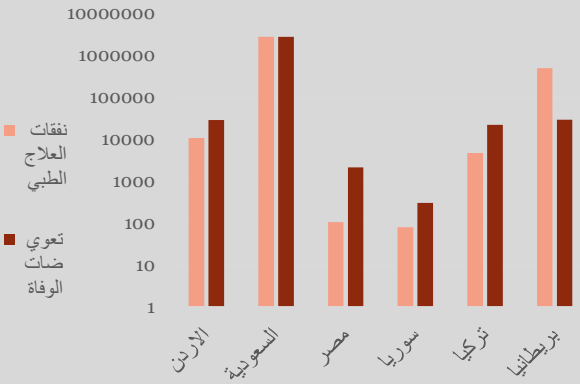

يمثل الشكل (15) والشكل (16) مقارنة بين متوسط قسط التأمين الالزامي بين الأردن وعدد من الدول والحد الأعلى لتعويضات الوفاة وتعويضات العلاج الطبي بعدد من الدول[4]، حيث يبلغ قيمة متوسط القسط الالزامي للمركبات الأردنية 92 دينار (129 دولار) حيث يعتبر مبلغ مرتفع نسبيا بالمقارنة مع دول الجوار، الا ان قيمة التأمين الالزامي لا تتباين كثيرا باختلاف نوع المركبة، فمن الناحية الأخرى على سبيل المثال يتباين قسط التأمين الالزامي المصري بشكل كبير باختلاف نوع السيارة وسنة إصدارها ونوع المحرك، فقد يتراوح ما بين 225 جنيه مصري (11.9 دولار) الى 3000 جنيه مصري (159 دولار)، وكما في تركيا تختلف مبلغ التأمين الالزامي باختلاف المدينة فقد يتراوح ما بين 709 ليرة تركية (40 دولار) و 792 ليرة تركية (45 دولار).

اما من ناحية التعويضات الوفاة وتعويضات العلاج الطبي فيعتبر التعويضات التي يقدمها الأردن جيدة بالمقارنة مع دول الجوار، حيث يبلغ الحد الأعلى لتعويضات الوفاة في الأردن 20 الف دينار (28 الف دولار)، وهو مبلغ يقارب تعويضات الوفاة في بريطانيا حيث تتراوح تعويضات الوفاة في الحوادث في بريطانيا ما بين *3760* جنيه سترليني (*4513* دولار) الى *23,810* جنيه سترليني (28578 دولار) بحسب نوع الحادث وكيفية الوفاة ، اما فيما يخص تعويضات العلاج الطبي فتعتبر التعويضات التي يقدمها الأردن في هذا السياق جيدة جدا بالمقارنة مع دول الجوار وبالمقارنة مع حجم قطاع التأمين الأردني الصغير نسبيا .

4 المبالغ بالدولار وتعتمد على أسعار الصرف في تاريخ 2022/3/18

الشكل (17) إجماليأقساط التأمين في عام 2021

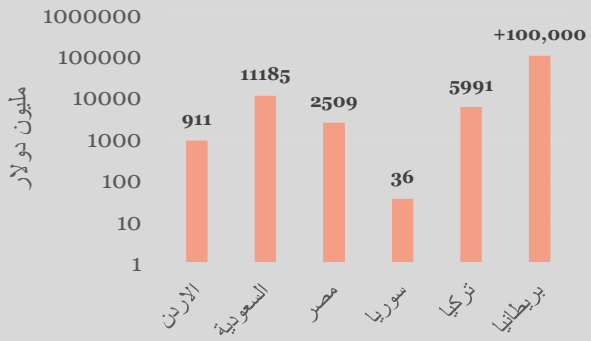

الشكل (18) نسبة تعويضات الوفاة الى قسط التأمين

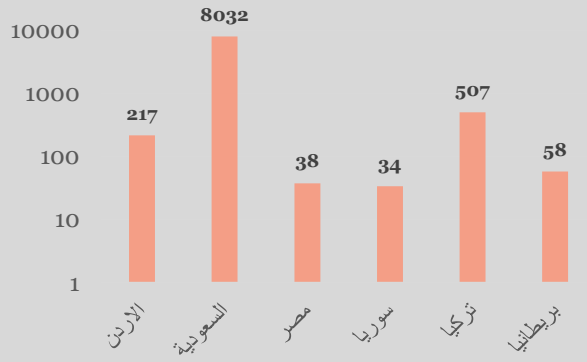

من خلال المقارنة يين النسبة الحد الأعلى لتعويضات الوفاة الى قسط التأمين الالزامي وبين إجمالي أقساط التأمين لعدد من الدول في عام 2021، يتبين انه على الرغم من ان حجم أقساط التأمين المكتتبة في الأردن قليل نسبيا الا ان التعويضات التي تقدمها في حالة الوفاة في حادث سير تبلغ 217 ضعف قسط التأمين الالزامي المدفوع، فعند مقارنة حجم أقساط التأمين الأردني بحجم أقساط التأمين البريطاني نجد ان سوق التأمين في بريطانيا يزيد حجمه عن ال100 مليار دولار مع ذلك فان التعويضات تشكل 58 ضعف حجم متوسط قسط التأمين الالزامي.

الشكل (19) تكلفة تعويضات تأمين المركبات لكل حادث مروري في سنة 2021 (الف دينار / حادث)

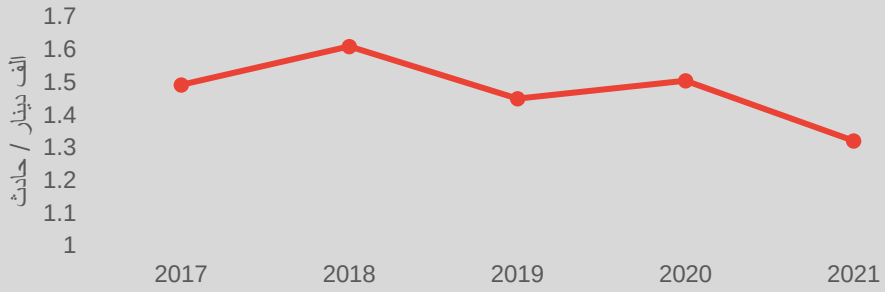

بالنظر الى نسب تعويضات تأمين المركبات المدفوعة الى عدد الحوادث في سنة 2021، يظهر هناك انخفاض بالنسب خلال الفترة الزمنية حيث انخفضت النسب بما مقداره 12٪، ويعتمد الارتفاع والانخفاض في هذه النسب بشكل خاص الى عدد الإصابات خلال الحوادث، ويشكل نسبة حوادث الإصابات لكل الف مركبة 6.2 ٪، ويبلغ نسبة عدد الوفيات لكل الف مركبة 0.33٪ في سنة 2021.

تحليل لوضع نظام التأمين الالزامي للمركبات الأردنية

يقسم قطاع تأمين المركبات الى ثلاث اقسام: قطاع التأمين الالزامي للمركبات الأردنية، وقطاع التأمين الالزامي للمركبات غير الأردنية، وقطاع التأمين التكميلي، يشكل قطاع التأمين الالزامي 80 ٪ من قطاع التأمين المركبات الا ان خسائره تجاوزت 320 مليون دينار خلال العشرين سنة الماضية، حيث تبلغ نسبة الخسارة 130٪، فبكل بوليصة تأمين الزامي يتم إصدارها هناك 30 ٪ نسبة خسارة، الا ان هذه الخسارة غير مرئية في مؤشرات تأمين لمركبات، لكونها تقوم بجمع اقسام التأمين الثلاثة تحت بند واحد، وهذا يعطي صورة غير دقيقة عن الوضع الراهن.

الاختلاف في نظام احتساب أقساط التأمين للمركبات جعل من جمع الثلاثة اقسام في بند واحد امر غير دقيق، فقسط التأمين الالزامي للمركبات غير الأردنية هو ضعف قسط التأمين للمركبات الأردنية، كما ان قسط التأمين التكميلي يحدد من قبل شركة التأمين، فتعمل أرباح قطاع تأمين الالزامي للمركبات غير الأردنية والتأمين التكميلي على التغطية على خسائر التأمين الالزامي للمركبات الأردنية.

ويعزى سبب الخسائر في قطاع تأمين الالزامي للمركبات الأردنية الى عدم توازن بين أقساط التأمين الالزامي والتعويضات المدفوعة، ففي عام 2010 تم رفع تعويضات الوفاة بنسبة 66 ٪ وتعويضات العلاج الطبي بنسبة 50 ٪ الا ان قسط التأمين الالزامي لم يرتفع الا بنسبة 25٪ مما فاقم الخسائر على قطاع التأمين، وبحسب دراسة نشرت في عام 2012 فان قسط التأمين الالزامي يجب ان يرتفع 70٪ لتصل خسائر قطاع تأمين المركبات الالزامي للصفر ويجب مضاعفة القسط الى ما يقارب ال 100٪ لتبدا شركات التأمين في تلقي الربح.

ان نظام احتساب قسط التأمين الالزامي في الأردن يحتاج الى إعادة هيكلة، فنظام التأمين يزيد القسط بنسبة 50٪ لمتسبب بالحادث المروري دون مراعاة لمدى تكرار الحوادث في السنة، وعند النظر لنسبة مساهمة الخطأ البشري في حوادث الإصابات البشرية نجد انها تبلغ 96.7٪، وهناك زيادة في معدل الخطورة للحوادث المرورية بنسبة 0.05٪ في الخمس سنوات الأخيرة، فان عدم مراعاة هذا الامر يعد فرصة ضائعة في تخفيض عدد الحوادث المرورية وتخفيض معدل خطورتها.

اما فيما يخص التعويضات في قطاع تأمين المركبات، فقيمة التعويضات المحددة غير وافية بالنسبة للمؤمن له، فتبلغ قيمة تعويضات الوفاة التي تحكمها المحكمة في غالب القضايا ما بين 40 ألف الى 50 الف دينار، وشركة التأمين

لا تغطي الا 20 الف من قيمة التعويضات، مما يكبد المؤمن له دفع 100٪ الى 150٪ من القيمة الممنوحة من شركة التأمين، مما يضيع هدف قطاع التأمين الأساسي والمتمثل في الحماية المالية للمؤمن له في حال وقوع حادث،

وبمقارنة قطاع تأمين المركبات الالزامي الأردني بتجارب الدول الأخرى بالتأمين الالزامي، نجد ان في الامارات على سبيل المثال يترك تحديد قسط التأمين الالزامي لشركات التأمين بحسب نوع سيارة المؤمن وعدد حوادث للمؤمن وفي نفس الوقت فان التعويضات غير محددة بسقف معين مما خلق التوازن بين أسعار أقساط التأمين والتعويضات.

وفي بريطانيا يتباين قسط التأمين الالزامي بشكل كبير بين شخص لأخر بحسب عمر المؤمن له و وظيفته و مكان اقامته وتاريخ الحوادث المرورية الخاصة به وعدة عوامل أخرى، حيث يرتكز تحديد القسط على مدى خطر قيام المؤمن له بحادث، فعلى سبيل المثال فئة صغار السن غالبا ما يكون قسط التأمين الخاص بها اعلى من باقي الفئات العمرية، ويظهر الجدول التالي كيف يختلف قسط التأمين تبعا للفئة العمرية في بريطانيا :

عمر المؤمن له	تأمين ضد الغير وسرقة والحرائق	تأمين ضد الغير
17 to 24	£1,127.14	£1,152.61
25 to 50	£747.38	£986.09
50+	£396	£506

وفيما يلي العوامل التي تعتمد عليها شركات التأمين البريطانية في تحديد قسط المؤمن له

- العمر
- الوظيفة
- العنوان
- فترة ممارسة القيادة
- سجل القيادة بما في ذلك الحوادث ومخالفات القيادة خصم عدم وجود مطالبات
- مقدار الزيادة الطوعية
- الاميال المقطوعة
- طراز السيارة
- موقف السيارة المعتاد

التوصيات

- حث الجهات المعنية ومن أهمها البنك المركزي لاصدار تعليمات تسمح باعتماد التأمين التجاري كضمانة مقبولة لدى البنوك المحلية لتسهيل الحصول على تمويل لشركات وأصحاب الاعمال التجارية.
- خلق وتفعيل منتجات لدى شركات التأمين تتمثل في بوليصيات تأمينية لتأمين التجاري تتعلق بالشبكات المرتجعة بحيث تكفل الحق لمن يستلم شيكات بالحصول على تأمين يضمن حقه بتحصيل الشيكات.
- عطفا على ما سبق قيام شركات التأمين بعمل ما يعرف بتقييم الائتمان (*credit rating*) والذي يقيم أداء الافراد والشركات ائتمانيا والذي سيكون له أثر اقتصادي ملموس في تخفيف أثر مشكلات الشيكات المرتجعة وعمليات الاحتيال في الائتمان.
- الاعتماد على عدد الحوادث التي يقوم بها الشخص وليس فقط مقدار خطورتها في تحديد قسط التأمين الالزامي للمركبات الاردنية، ليزيد قسط التأمين تدريجيا بازدياد عدد وخطورة الحوادث الذي يقوم بها الشخص، مما سيساهم بتخفيف لعدد وخطورة الحوادث المرورية وبقلل اثارها الاقتصادية والمجتمعية.
- رفع الحد الأعلى لتعويضات الوفاة بحيث تتلائم وتتوافق مع الكلف التي يتم الحكم بها في المحاكم القضائية.
- فصل المؤشرات الخاصة بقطاع تأمين المركبات الأردنية وقطاع تأمين المركبات غير الأردنية وقطاع التأمين الشامل بحيث يسهل التعرف على المشكلات في حال وقوعها.